الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية : رؤية تقييمية

حوسين بلخيرات
أستاذ محاضر
جامعة الجلفة – الجزائر

تهتم الدبلوماسية الجزائرية بشكل مستمر بتسوية الأزمة الداخلية في ليبيا ، وهذا مرتبط بما يشكله الوضع الليبي من تحديات على الجزائر ،خصوصا على المستوى الأمني ، وذلك في سياق طبيعي بحكم الجوار الجغرافي إذ انه متى تعرضت دولة ما لحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي قد تتطور إلى أزمات داخلية حادة أو نزاعات مسلحة فان الدول المجاورة لها جغرافيا تكون أكثر عرضة للتحديات الأمنية ولذا تحرص الجزائر على بذل جهود مستمرة في سياق المساهمة في تسوية تلك الأزمة وتقوم الجزائر على تبني « دبلوماسية متعددة المستويات » كأسلوب دبلوماسي في التعاطي مع مضمون وتطورات الأزمة الليبية حيث تشتغل الجزائر على ثلاث مستويات دبلوماسية دولي وإقليمي ووطني .

أما دبلوماسية المستوى الدولي فهي المتعلقة باندماج الجزائر في الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة من اجل تسوية الأزمة الليبية ، حيث تعد الجزائر طرفا رئيسا في هذه الجهود ، في حين تتمحور دبلوماسية المستوى الإقليمي حول آلية « دول الجوار » والتي طرحت بمبادرة جزائرية في البداية لتشمل الدول السبع المجاورة جغرافيا لليبيا ثم اقتصرت على ثلاث دول فقط هي الجزائر وجمهورية مصر العربية وتونس ، أما دبلوماسية المستوى الوطني فهي المتعلقة بترويج الدبلوماسية الجزائرية لآلية المصالحة الوطنية كآلية فعالة لتسوية الأزمة الليبية وذلك ارتباطا بتجربة المصالحة الوطنية في الجزائر .

ولا تعتبر الجزائر هي الدولة الوحيدة المهتمة بتسوية الأزمة الليبية ولكنها الدولة الوحيدة التي تشتغل باستمرار على ثلاث مستويات دبلوماسية بنفس المستوى من الأهمية بين هذه المستويات الثلاث يحفز على طرح توصيف « **الدبلوماسية متعددة المستويات** » لوصف الأسلوب الدبلوماسي الذي تتبعه الجزائر في سياق التعاطي مع تطورات الأزمة الليبية والتي تستهدف في المقام الأخير الوصول الى تسوية مقبولة لها ، ونحاول في هذا المقال الإجابة على السؤال المركزي التالي : **كيف يمكن تقييم الدبلوماسية متعددة المستويات باعتباره الأسلوب الدبلوماسي الذي تمارسه الجزائري في سياق السعي لتسوية الأزمة الليبية وما هي التوصيات المقترحة في هذا السياق ؟** ويتضمن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن ضبطها فيما يلي :

1- ما هي أهم المراحل الذي مرت بها دينامكية الأزمة الداخلية في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي ؟

2- ما هي ابرز التحديات التي تفرضها الأزمة الليبية على الجزائر بالشكل الذي يحفز الدبلوماسية الجزائرية على السعي لتسوية تلك الأزمة ؟.

3- ما هو مضمون أسلوب « الدبلوماسية متعددة المستويات» الذي تستند اليه الجزائر في سياق سعيها لتسوية الأزمة الليبية ؟.

4- ما هي الآثار الايجابية والسلبية لأسلوب « الدبلوماسية متعددة المستويات « على الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية ؟.

5- ما هي التوصيات المقترحة بالنسبة للأسلوب الدبلوماسي الذي يجب ان يجسده صانع الدبلوماسية الجزائرية في سياق تسوية الأزمة الليبية ؟.

ولمعالجة ذلك السؤال المركزي وما يتضمن من تساؤلات فرعية نطرح الفرضية المركزية التالية : **الدبلوماسية متعددة المستويات تعزز من أهمية الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية ولكنها تنقص الى حد ما من فاعلية ذلك الدور وكلما ركزت الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الوطني كل ما كانت أكثر فاعلية في تسوية الأزمة الليبية.**

المحور الأول- ديناميكة الأزمة الليبية والتحديات الأمنية المفروضة على الجزائر:

هناك نماذج نظرية عديدة تدرس تطور الأزمات والنزاعات ولكن من وجهة نظرنا فان النموذج الذي تقدمه « مؤسسة مواجهة الصراع»[1] في ألمانيا هو الأكثر تناسبا مع شرح تطور الوضع النزاعي في ليبيا حيث يقسم هذا النموذج ديناميكية الأزمات و النزاعات إلى خمسة مراحل الرئيسية وهي :[2]

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل النزاع: وتتسم هذه المرحلة بظهور الاختلاف في المصالح والأهداف مع وجود حالة بسيطة من التوتر والميول السلبية للأطراف اتجاه بعضهم البعض، ويبقى النزاع في هذه المرحلة كامنا وغير ظاهرو تتوافق هذه المرحلة مع الوضع الليبي في فترة المرحلة الانتقالية التي قادها المجلس الوطني الانتقالي منذ سقوط نظام معمر القذافي الى غاية انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 حيث عرفت هذه المرحلة ميولات سلبية بين القوى الإسلامية والقوى المدنية ولكن بدون أن تتحول هذه الميولات السلبية إلى صراع مباشر.

المرحلة الثانية: مرحلة المواجهة : وهي المرحلة التي تتسم بازدياد درجة التوتر والحاجة الى التحرك الميداني ، ويصبح النزاع أكثر وضوحا بحيث يمكن الاستدلال على وجوده من خلال سلوكات عملية وهي المرحلة التي بدأت في ليبيا بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 حيث لم تتقبل حزب العدالة والبناء الإسلامي هزيمته في الانتخابات أمام تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي ، حيث اصبحت هناك تحركات ميدانية للميلشيات الاسلامية للضغط السياسي كتعويض على خسارة السيطرة على المؤتمر الوطني العام وهو الضغط الذي توج باقالة رئيس الوزاراء « علي زيدان « المحسوب على التوجه الليبرالي في وفرض تعيين احمد معيتيق في ماي 2014.

المرحلة الثالثة :مرحلة الأزمة وهي المرحلة التي تتسم بوصول باتساع حدة ممارسة العنف وهو ما ينطبق على الوضع الليبي بعد اعلان الجنرال خليفة حفتر انطلاق ما تسمى ب»عملية الكرامة» في ماي 2014 وهي الموجهة بالاساس للتصدي لنفوذ الميليشيات الإسلامية ، وقد تزامن ذلك مع نتائج انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014 والتي عرفت هزيمه الأحزاب الإسلامية مما أدى بالميلشيات الإسلامية الى تدشين عملية فجر ليبيا من اجل إحكام السيطرة على العاصمة طرابلس وقد ارتبطت زيادة درجة العنف في هذه المرحلة بازدياد حدة إشكالية الشرعية التي كانت السبب الرئيس لتفجر الأزمة السياسية حيث انتقل مجلس النواب من العاصمة طرابلس الى مدينة طبرق مما دفع بالإسلاميين الى احياء المؤتمر الوطني العام وتأسيس حكومة في

طرابلس بقيادة «عمر الحاسي» وتزامن ذلك مع دعم البرلمان في مدينة طبرق للعملية الكرامة التي يقودها الجنرال خليفة حفتر .

المرحلة الرابعة :مرحلة التحصيل وهي المرحلة التي تعرف توفر إمكانية التعايش بالرغم من وجود اختلافات وقد بدات هذه المرحلة في سبتمر 2014 فيما سمي بحوار غدامس برعاية المبعوث الدولي « برناردیون لیون « والذي قاد مجموعة من الجلسات الحوارية في جنيف والجزائر والمغرب توجت بتوقيع اتفاقية الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 .

المرحلة الخامسة : مرحلة ما بعد النزاع : وهي المرحلة التي تعرف الاندماج في عملية التسوية بين الأطراف المتنازعة ، وهو ما يطابق الوضع الليبي منذ توقيع اتفاقية الصخيرات حيث وبالرغم من اعتراض الجنرال حفتر على بعض من مضامين هذا الاتفاق الا أن هذا الاتفاق شكل القاعدة الأساسية لتسوية الأزمة الليبية والتي يستكمل تفاصيلها المبعوث الدولي الجديد « غسان سلامة « من خلال الدعوة الى إجراء تعديلات على اتفاقية الصخيرات بالإضافة الى تدشين مسار البناء المؤسسي.

إن هذه الديناميكية ترتبط بمجموعة متنوعة من الأطراف والفواعل والتي يمكن تصنيفها الى ثلاث مستويات أطراف محلية وأطراف إقليمية وأطراف دولية ، ونقصد بالأطراف والفواعل هنا كل من يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في التفاعلات العنيفة للنزاع ولا يدخل في هذا السياق الأطراف التي تسعى للوساطة ، وبالنسبة للأطراف والفواعل المحلية فان يمكن تصنيفها الى فواعل أطراف سياسية وأطراف عسكرية .

*-**الاطراف السياسية :** وهي مجموعة من المؤسسات السياسية التي تحاول كل منها إثبات شرعيتها مع اختلاف طبيعة العلاقة فيما بينها ففي الغرب الليبي وتحديدا في العاصمة طرابلس توجد « حكومة الوفاق الوطني « وهي الحكومة المنبثقة عن اتفاق الصخيرات باعتبارها الممثل الرسمي للدولة الليبية ، كما توجد أيضا حكومة الإنقاذ وهي الحكومة التابعة لما يسمى بالمؤتمر الوطني العام وهي أيضا تسيطر على جزء من العاصمة طرابلس بالرغم من التراجع الكبير في دورها السياسي بعد تشكيل « حكومة الوفاق الوطني « ، أما في الشرق الليبي فهناك ما تسمى « بالحكومة المؤقتة « والتي تتخذ من مدينة طبرق مقرلها وما يرتبط بها أيضا مما يسمى « مجلس النواب « والتي تعتبر نفسها هي الممثل الشرعي للشعب الليبي ولا تعترف بحكومة الوفاق الوطني.

* **الاطراف العسكرية :** وهي مجموعة متنوعة من التنظيمات العسكرية بعضها يتبع المؤسسات السياسية المذكورة سابقا وبعضها يعمل بشكل مستقل وتشمل هذه الأطراف العسكرية ما يلي :[3]

- قوات فجر لبيا : وهي تشكيلات مسلحة من 23 مدينة ليبية والتي تعتبر موالية لحكومة الإنقاذ الوطني.
- الحرس الرئاسي التابع لحكومة الوفاق الوطني والحرس الوطني التابع للمؤتمر الوطني وحكومة الإنقاذ .
- القيادة العامة للجيش الليبي : وهي تسمية أطلقها الجنرال خليفة حفتر على المجموعات المقاتلة معه
- قوات القعقاق والصواعق : وهي تشكل عسكرية من ثوار مدينة الزنات ومتحالف مع بعض القوات التابعة لنظام معمر القذافي
- مجلس شورى ثوار بنغازي « وهو تنظيم عسكري يضم خمس كتائب عسكرية وتم تحويله مؤخرا الى ما تسمى « سرايا الدفاع عن بنغازي «
- كتائب الطوارق في الجنوب الليبي : وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني

- مجلس شورى ثوار درنة : وهو تنظيم عسكري متطرف أعلن انضمامه الى تنظيم الدولة الإسلامية ثم دخال في مواجهات عسكرية معه.

- جيش القبائل : وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام معمر القذافي

أما بالنسبة للأطراف والفواعل الدولية فانه تشمل من جهة الأطراف الإقليمية الداعمة لتيار الجنرال خليفة حفتر مثل « الإمارات « و» جمهورية مصر العربية « و» تشاد « والأطراف الداعمة لتيار الإسلام السياسي وهي « قطر « و» تركيا « و» السودان « ، كما تشمل أيضا الأطراف الدولية وتحديدا « روسيا الفيدرالية» الميالة الى دعم الجنرال خليفة حفتر ، والولايات المتحدة المهمتة بالأزمة الليبية من زاوية « مكافحة الإرهاب « وأيضا ايطاليا وفرنسا القوتين الأوربيتين التين تتنفسان على النفوذ الأوربي في ليبيا ما بعد سقود نظام معمر القذافي.

إن الارتباط الجيو سياسي المباشر لليبيا بجوارها الجغرافي يجعل من الأزمة الليبية تفرض تحديات على كل الدول المجاورة بما فيها الجزائر ، وفي السياق العام فان حدوث فوضى داخلية في دولة ما يجعل الدول المجاورة لها مهددة في أمنها من ثلاث زاويا أولها أن الفوضى لها قابلية الانتشار ، والثانية انه متى انهارت دولة ما فان ذلك يساعد على انتشار الجريمة بأنواعها ، والثالثة أن الفوضى الداخلية في دولة ما قد تتحول الى قاعدة لتهديد الأمن القومي لدول أخرى[4] أما في السياق الخاص فان الأزمة الليبية تفرض على الجزائر مجموعة من التحديات الأمنية يمكن إجمالها فيما يلي :

1- الإرهاب : إن هناك علاقة طردية بين تحول دولة ما إلى دولة فاشلة وبين زيادة النشاط الإرهابي على حدودها ، وبالفعل فقد سمحت حالة « الفشل الدولاتي «[5] التي أصابت الدولة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي انتشار التنظيمات الإرهابية الى درجة سيطرتها بشكل كامل على مدن ليبية في وقت من الأوقات كما حدث مع ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية ، بالإضافة الى تغلغل التنظيمات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي داخل الأراضي الليبية.

فتعرض الدولة الليبية لحالة « الفشل الدولاتي « خلق المناخ المناسب لانتشار التنظيمات الإرهابية داخلها والتي تشكك بالضرورة قاعدة لتهديد الأمني القومي للدول المجاورة وقد شكلت حادثة الاعتداء على المنشأة الغازية في مدينة تقنتورين في الصحراء الجزائرية في 16 يناير 2013 [6] منعطفا هاما لأدراك خطورة الوضع الليبي على الأمن القومي في الجزائر ، حيث أن تنفيذ تلك العلمية انطلق من داخل الأراضي الليبية وبالرغم من قدرة الجيش الجزائري على منع حدوث عمليات أخرى ، ومع ذلك فقد شكل ذلك انعطافة هامة في اهتمام الجزائر بتسوية الوضع الداخلي في ليبيا نظرا لأهمية تأثير تلك العلمية.

حيث انتشرت تأثيرات تلك العلمية على أربع أبعاد مختلفة ، أما البعد الأول فهو البعد التاريخي إذ تعتبر « عملية تقنتورين « أول اعتداء على الجزائر من خارج حدودها منذ الاستعمار الفرنسي سنة 1830 ، أما البعد الثاني فهو البعد السياسي حيث اثارت هذه العلمية تساؤلات على المستوى الدولي باعتبارها اسفرت عن مقتل عدد من رعايا الدول الكبرى ،أما البعد الثالث فهو البعد الاقتصادي إذ أن تلك العلمية استهدفت واحدة من أهم المنشاءات الطاقوية للجزائر في سياق اعتبار القطاع الطاقوي هو العصب الاقتصادي للدولة الجزائرية ، أما البعد الرابع وهو الأهم فهو البعد العسكري إذ باعتبار أن تلك الاعتداءات تشكل نوع من أنواع العدوان القادم من خارج الحدود فهذا يعد في العرف العسكري الجزائري اختراقا لسياسة

الدفاع الوطني وتزداد الآثار السلبية لتلك الاعتداءات بالارتباط بان العقيدة العسكرية للجيش الجزائري هي عقيدة دفاعية .

2- **الفشل الإقليمي :** تعرضت الدولة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي الى حالة من « الفشل الدولاتي » وبذلك انضمت الى قائمة الدول المحيطة بالجزائر والتي ينطبق عليها أما وضع « الدولة الفاشلة » أو « الدولة الهشة » ، إذ تشعر الجزائر بخطر أن تكون محاطة بدول فاشلة وأخرى ضعيفة مثل مالي وليبيا والنيجر وموريتنانيا فحدودها مع مالي وهي الأطول تبلغ 1375 كلم ، ومع النيجر وهي من الدول المجاورة الهشة تبلغ حدودها 956 كلم ، في حين أن حدودها مع ليبيا تبلغ 982 كلم [7]، ولذا تستشعر الجزائر بعد تعرض ليبيا لحالة من الفشل إلى أن تكون موجودة في حالة من سياق يتسم ب» بالفشل الإقليمي « لان هذا النوع من السياقات هو ما يحفز على انتقال الفوضى.

3- **الهجرة غير النظامية:** أيضا من التحديات الأمنية التي تفرضها الأزمة الليبية على الجزائر هي مسالة الهجرة غير النظامية حيث يتواجد الآن بالجزائر أعداد معتبرة من اللاجئين من الدول الإفريقية ، وقد كانت الأراضي الليبية هي احد مداخل الوصول الى الحدود السيادية للجزائر ، ويثير اللجوء الإفريقي في الجزائر من حين الى آخر جدلا داخليا وان كان لا تزال الدولة الجزائرية لم تصدر قانون خاص لتنظيم هذا اللجوء على غرار بعض التجارب المعمول بها .[8]

المحور الثاني- الجزائر وتسوية الأزمة الليبية : الدبلوماسية متعددة المستويات :

وبصورة عامة تشكل الأزمة الليبية هاجسا امنيا مستمرا بالنسبة للجزائر ، ولذا تهتم الدبلوماسية الجزائرية بتسوية هذه الأزمة في سياق طبيعي لكن اللافت للانتباه هو الأسلوب الدبلوماسي الذي تتبعه الجزائر في سياق تحقيق هذا الهدف ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه « بالدبلوماسية متعددة المستويات « حيث تندمج الجزائر في ثلاث مستويات دبلوماسية متقاطعة : أما المستوى الأول هو المستوى الدولي من خلال الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية ، المستوى الثاني هو المستوى الإقليمي حيث تندمج الجزائر في آلية دول الجوار لتسوية تلك الأزمة ، والمستوى الثالث هو المسار الوطني حيث تروج الدبلوماسية الجزائرية لآلية المصالحة الوطنية باعتبارها الآلية الأكثر نجاعة لمعالجة الأزمات الداخلية.

أ- المستوى الدولي : الجزائر وجهود الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية : إن اهتمام منظمة الأمم المتحدة بتسوية الأزمات والنزاعات الداخلية هو من صميم حفظ السلم والأمن الدوليين والذي يعتبر هدفا رئيسيا لتلك المنظمة ولذا كان هناك اهتمام مباشر بتسوية الأزمة الليبية من طرف منظمة الأمم المتحدة [9]حيث توجت مبدئيا بتوقيع اتفاقية الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 ومن أهم منجزات هذا الاتفاق هو تعيين حكومة الوفاق الوطني والذي اعتبرها الاتفاق هي الممثل الرسمي للدولة الليبية في انتظار استكمال البناء المؤسساتي للدولة الليبية.

إن اتفاق الصخيرات وبالرغم من توقيعه الرسمي في مدينة « الصخيرات المغربية « إلا انه كان نتيجة لسلسلة من جولات التفاوض والوساطة بما فيها تلك التي تمت في الجزائر وبالرغم من توسع عدد الدول المساهمة في توقيع اتفاق صخيرات سواءا كانت دول مجاورة أو غير مجاورة ومع ذلك فقد كانت للجزائر مساهمة بارزة في التوصل لتوقيع ذلك الاتفاق ولم تفصل الجزائر نفسها عن جهود الأمم المتحدة بعد التوصل الى اتفاق الصخيرات الذي اعترضت عليه أطراف ليبية واعبرته اتفاقا اقصائيا ومتحيزا مما فتح المجال أمام عودة العنف المسلح وان بشكل متقطع في الوضع الليبي ، ولذا استمرت الجزائر في

الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية تلك الأزمة من خلال تشجيع الجهود الرامية الى تدشين بناء المسار المؤسساتي في الدولة الليبية والتي يعمل المبعوث الدولي الجديد الى ليبيا اللبناني « غسان سلامة « على الاشتغال عليه وإدراكا لأهمية الجهود الجزائرية في هذا السياق يعمل المبعوث الدولي على التنسيق المباشر مع الجزائر ، كما يقوم رئيس حكومة الوفاق الوطني الذي يعتبر الممثل الرسمي للدولة الليبية وفقا لاتفاق الصخيرات بزيارات متكررة للجزائر إدراكا لأهمية دورها في سياق دعم جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية تلك الأزمة.

ب- المستوى الاقليمي : الجزائر وآلية « دول الجوار « : إن جهود دول الجوار في تسوية الأزمات الداخلية في الدول هي آلية قديمة ولكنها لم تنطبق عليها تسميتها الرسمية الا خلال العقدين الأخيرين [10]، وقد كانت الجزائر هي الدولة المبادرة بطرح آلية « دول الجوار « في تسوية الأزمة الليبية من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا[11] لاجتماعات تنسيقية بهذا الخصوص لكن الآلية اقتصرت مع مرور الوقت على ثلاث دول فقط هي الجزائر ومصر وتونس وتعتبر هذه الدول أن الأزمة الليبية تفرض تحديات أمنية مباشرة عليها ، فقد كانت جمهورية مصر العربية قد عانت من مجموعة من الأحداث الإرهابية والتي اعتبرت الأراضي الليبية هي قاعدتها الخلفية وقد تدخلت مصر عسكريا بشكل مباشر لضرب أهداف عسكرية داخل الحدود السيادية لليبيا وتحديدا في استهداف التنظيم المسمى « شباب مجاهدي مدينة درنة « ، كما تشتكي تونس أيضا خطورة الأوضاع في ليبيا على أمنها القومي وتحديدا المحاولات المتكررة التي قامت بها تنظيمات إرهابية قدمت من ليبيا لمحاولة السيطرة على مدينة « بن قردان التونسية « .

إن اقتصار آلية « دول الجوار « على هذه الدول الثلاث ليس مرتبط فقط بحسياسيتها اتجاه عدم استقرار الوضع الأمني في ليبيا ولكن باعتبارها الدول التي تمتلك علاقات تأثير على الأطراف الليبية الداخلية ، فالجزائر علاقتها جيدة مع حكومة الوفاق الوطني وكذلك الحركات الاسلامية وان كانت علاقتها اقل قبولا من مع الطرف الذي يمثله « الجنرال خليفة حفتر « ، في حين تمتلك مصر علاقات وطيدة مع الجنرال خليفة حفتر وعلاقات مقبولة مع حكومة الوفاق الوطني وعلاقات سيئة مع الحركات الاسلامية التي تعتبرها امتداد لحركة الاخوان المسلمين المصرية ، في حين تمتلك تونس علاقات وطيدة بالحركات الإسلامية بحكم مشاركة حركة النهضة في الحكومة التونسية ، كما تمتلك علاقات جيدة بحكومة الوافاق الوطني وعلاقات مقبولة بالجنرال خليفة حفتر .

ج- المستوى الوطني : تسويق آلية المصالحة الوطنية : إن آلية المصالحة الوطنية من الآليات الأكثر فعالية لتسوية الأزمات الداخلية وقد كانت لميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر دور بالغ الأهمية في تسوية الأزمة الأمنية في الجزائر مضافا اليها الجهود الجبارة للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب ويمكن أن نعدد العوامل التالية باعتبارها تمثل ركائز نجاح سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر :[12]

أ- المبادرة السلطوية : بالنسبة لبعض أنظمة الحكم قد تبدو المبادرة السلطوية في عرض مشروع المصالحة مع الجماعات المسلحة مظهرا من مظاهر ضعف الدولة اتجاه تلك الجماعات ، ومع ذلك فان نظام الحكم الجزائري لم يفكر بهذه الطريقة حيث تبنى المبادرة بالمصالحة اتجاه الجماعات المسلحة بالشكل الذي لم يكسر قاعدة احتكار الممارسة الشرعية للعنف من

طرف السلطة المركزية ، و في نفس الاتجاه الذي دفع ألاف المسلحين الى التخلي عن ممارسة العنف .

ب- إعادة بناء تاريخ النزاع : أيضا من العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح مشروع السلم و المصالحة الوطنية في الجزائر هي تلك المتعلقة بتسيير نظام الحكم لآلية المصالحة بالشكل الذي يتجاهل بشكل متعمد بعض تفاصيل الأزمة الأمنية منذ اندلاعها بهدف تسهيل نجاح فكرة المصالحة ، فمشروع اسلم والمصالحة الوطنية يركز على حجم المأساة التي عرفها الشعب الجزائري وانه الدافع الرئيسي لتبني مشروع المصالحة دون إعادة التفتيش في كل في كل التفاصيل التاريخية للازمة ، سياسيا وامنيا ، وإذا كان هذا بالنسبة للبعض مدعاة لانتقاد نموذج المصالحة الوطنية الجزائرية من حيث كونه « مصالحة بدون مصارحة » فان إعادة التفتيش في كل جوانب الأزمة كان سيعطل تطبيق سياسة المصالحة كآلية رئيسية لتحقيق الاستقرار الأمني .

ج- التسامح والدمج الاجتماعي : أيضا فان ثقافة التسامح كان لها دور كبير في إنجاح مشروع السلم والمصالحة الوطنية الجزائرية ، فقد انطلق هذا المشروع من كون أن عناصر الجماعات المسلحة هم في النهاية ابناء الوطن الجزائري الذين تم التغرير بهم بفتاوى دينية وحتى أجندات سياسية خارجية دفعتهم إلى حمل السلاح ، ولذا فان احد المرتكزات الرئيسية لمشروع المصالحة الجزائري كان التركيز على إعادة الدمج الاجتماعي لهؤلاء في الحياة الاجتماعية حيث يمارس الكثير منهم حياتهم اليومية بشكل عادي وفق تفاصيل قانونية نظمت ذلك .

د- تحولات نظام الحكم الجزائري : من اللافت للانتباه أن مشروع السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر قد عرض للاستفتاء الشعبي في 29 سبتمبر 2005 مع أن الرئيس بوتفليقة قد وصل لسلطة الحكم سنة 1999 وهاته الست سنوات كانت مدة كفيلة بإحداث بعض التحولات الايجابية داخل نظام الحكم ومن هذه التحولات تحييد النخبة العسكرية الضيقة باعتبارها الجهة الرئيسية لصنع القرار في الجزائر وقد عززت هذه التحولات من الثقة في آلية المصالحة ، بمعنى أن نجاح سياسة المصالحة ترافق مع تحولات عملية وايجابية في نظام الحكم الجزائري .

وتسعى الدبلوماسية الجزائرية لحل مختلف الازمات وفقا لمقتضيات الحوار والمصالحة [13] وينطبق هذا السياق العام على احدى مستويات تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الازمة الليبية ،فإضافة الى المستويين السابقين الدولي والإقليمي تعمل الجزائر على المستوى الوطني الى الترويج لسياسة المصالحة الوطنية باعتبارها الية فعالة لتسوية الأزمة الليبية وذلك من خلال:[14]

*- طرح رؤية لتسوية الأزمة الليبية تتوافق مع مضمون سياسة المصالحة الوطنية يتضمن جمع كل الاطراف الليبية دون استثناء على طاولة المفاوضات ، وكذلك عدم التعويل على الحل العسكري ورفض التدخلات العسكرية الخارجية واعتبار أن كل الأطراف جزء من الأزمة وجزء من الحل.

*- عرض مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر على الطرف الليبي اذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية محمد الطاهر سيالة في مؤتمر صحفي بالجزائر في شهر اكتوبر 2016 انه قدم طلب رسميا للسلطات الجزائرية للاطلاع على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والياته وتشريعاته ولذلك للاستفادة منها وتسليم ورقة طريق لإقرار المصالحة بين الليبين.

المحور الثالث : أثر الدبلوماسية متعددة المستويات على الأداء الدبلوماسي الجزائري اتجاه تسوية الأزمة الليبية بين زيادة

أهمية الدور وتناقص مستوى الفاعلية

إن إتباع ما أسميناه « بالدبلوماسية متعددة المستويات « كأسلوب دبلوماسي رئيس من طرف الجزائر في سياق جهودها لتسوية الأزمة الليبية ، يستدعي التقييم الموضوعي من حيث ايجابياته وسلبياته بالنسبة لدور الجزائر في تسوية تلك الأزمة وهما ما تشكله حزمة متقابلة من الايجابيات والسلبيات يمكن تلخيصها فيما يلي : أما بالنسبة للايجابيات فإنها ترتبط بتعزيز أهمية الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية من حيث:

1- الدبلوماسية متعددة المستويات تعزز من الدور المحوري للجزائر في تسوية الأزمة الليبية إذ لا توجد أي دولة أخرى باستثناء الجزائر من الدول المرتبطة بالأزمة الليبية من تشتغل على المستويات الثلاث بنفس المستوى من الأهمية .

2- توفر الدبلوماسية متعددة المستويات للجزائر الاطلاع على كل المبادرات المطروحة في سياق تسوية هذه الأزمة وتقييمها من حيث مدى تطابقها مع الرؤية الجزائرية لتسوية هذه الأزمة أو بمعنى آخر توسيع مساحة الرقابة الدبلوماسية الجزائرية على كل المبادرات المطروحة .

3- ان الاستناد الى الدبلوماسية متعددة المستويات كأسلوب دبلوماسي تتبعه الجزائر لتسوية الأزمة الليبية فرضته مضمون الأزمة في حد ذاتها فمن خلال الاندماج في المسار الدولي تتمكن الجزائر من الاطلاع على وجهات ومواقف الدول الداعمة لأطراف الأزمة الليبية ، والتي تعتبر أطراف غير مباشرة في الأزمة وليست أطراف وسيطة ، كما ان الاندماج في المسار الإقليمي يتيح للجزائر عرض وجهة نظرها على الأطراف التي لا تريد تكثيف الاتصال المباشر بهم مثل الجنرال خليفة حفتر من خلال التنسيق مع جمهورية مصر العربية او الميليشيات الإسلامية من خلال تونس وجهود حركة النهضة ، بالإضافة الى تقاطع بعض مضامين الأزمة الليبية مع الأزمة الأمنية في الجزائر في التسعينات من القرن الماضي وهو ما استدعى الاشتغال ايضا على المسار الوطني من خلال الترويج لآلية المصالحة.

أما بالنسبة للسلبيات فإنها تشمل التأثير السلبي على فعالية الدور الجزائري في تسوية تلك الأزمة من حيث :

1- تعارض بعض مخرجات المستويات الثلاث ، فعلى سبيل المثال فان المستوى الإقليمي الذي يستند الى آلية دول الجوار والذي يعتقد لقاءات دورية متكررة بين وزراء خارجية دول الجزائر وتونس ومصر قد أعطى الحق لجمهورية مصر العربية في استهداف لائحة اسمية من التنظيمات الإرهابية داخل الأراضي الليبية [15] في حين تعترض حكومة الوفاق الوطني على هذه التدخلات وتعتبرها انتهاكا لسيادة الدولة الليبية على اعتبار ان حكومة الوفاق الوطني هي إحدى المؤسسات المنبثقة على المستوى الدولي لتسوية الأزمة الليبية.

2- صعوبة بناء رؤية متكاملة للدبلوماسية الجزائرية تراعي مضمون كل المستويات الثلاث إذ أن كل منها له مخرجاته المختلفة وان كانت متقاطعة ولكن هذا التقاطع لا يوفر ميزة التكامل بالضرورة لان توزيع الجهد الدبلوماسي على ثلاث مستويات يدفع إلى التصادم مع اكبر قدر من المواقف الداخلية والإقليمية المرتبطة بالأزمة الليبية.

3- وما يعزز ذلك تاريخ الدبلوماسية الجزائرية يخبرنا أن الجزائر اندمجت في أربع وساطات مباشره[16] نجحت كلها فيها بعضها أزمات دولية كأزمة الرهائن الأمريكيين بين الولايات المتحدة وإيران ، والأزمة العراقية الإيرانية ، والأزمة بين اثيوبيا وارتيريا ،

والأزمة الداخلية في مالي ، ولكن في كل هذه الأزمات اشتغلت الجزائر على مسار واحد وبمبادرات فردية .

4- ان التوازن بين هذه المستويات الدبلوماسية هو توازن هش لا تتوفر فيه اجراءات بناء الثقة فعلى سبيل المثال حاولت مصر في ما سمي باجتماع « فبراير 2017 « سحب بساط الوساطة بين الأطراف الليبية كمحاولة لتحفيز تعثر تطبيق اتفاقية الصخيرات الموقعة في 17 دسمبر 2015 والملاحظ أن نتائج الاجتماع كانت أكثر ميولا للأطراف الليبية الأكثر قربا من جمهورية مصر العربية ومع تعثر تنفيذ بيان اجتماع فبراير[17] في القاهرة أعادت مصر الرهان على آلية « دول الجوار « وكذلك المسار الدولي في إطار جهود منظمة الأمم المتحدة ، وبصورة عامة فان الأطراف الأخرى المرتبطة بتلك المستويات الثلاث لا تبدي التزام بمضمونها وهو ما يشتت الجهد الدبلوماسي الجزائري على عكس مثلا نجاح الجزائر في الوساطة في الأزمة المالية ارتباطا بجهدها الحصري وبمباركة منظمة الأمم المتحدة فيما بعد .

ولذلك من بين التوصيات المقترحة وفي سياق تعزيز فاعلية الدور الجزائري في تسوية الازمة الليبية فانه على صانع الدبلوماسية الجزائرية يركز على المستوى الثالث وذلك ان سياسة المصالحة هي الحل الأكثر واقعية للازمة الليبية ارتباطا بالعوامل التالية :

*- إن التأثير في الواقع الليبي لا يرتبط فقط بالأطراف السياسية على اختلافها ولكن بالأطراف العسكرية أيضا بتنوعها وهولاء لا يمكن أن يقبلوا بالتخلي عن نشاطهم العسكري إلا إذا اقتنعوا بتطبيق سياسة مصالحة شاملة تحقيق مبدأ العدالة الانتقالية وتنتفي معها إي سياسات انتقامية .

*- كما تظهر الحالة الى تفعيل المصالحة الوطنية في ليبيا ارتباطا بتعقيدات بناء الدولة في مرحلة ما بعد نظام « معمر القذافي « ، حيث يظهر ذلك حاجة ليبيا لعملية مصالحة وطنية شاملة من شانها تامين عملية انتقال ناجحة الى حالة من السلام والاستقرار المستدامين.[18]

*- يشير الواقع الميداني الى أن المحسوبين على النظام السابق باتوا يشكلون طرفا مهما في الواقع السياسي والعسكري الليبي وبالتالي لا يمكن لا تسوية للازمة الليبية ان تتم الا من خلال ادماج هؤلاء في بناء المسار الليبي ولا يمكن ان يتم تقبل ذلك الا من خلال تكريس سياسة المصالحة.

*- إن احد ابرز العوامل المساهمة في تعقيد الأزمة الليبية هي المتعلقة بالتدخل الخارجي وهو ما يقتنع به اغلب الليبيين وسياسة المصالحة الوطنية هي الكفيلة وحدها بإرجاع الأزمة الليبية الى مستواها المحلي مما يساهم في تقليص حجم التعقد في تلك الأزمة وبالتالي تسويتها .

*- إن التركيز على المستوى الثالث أي « الترويج لسياسة المصالحة الوطنية « يستند أيضا الى هشاشة المبادرات والتوجهات المطروحة في المستويين الدولي والإقليمي ، بالنسبة للمستوى الدولي من خلال جهود منظمة الأمم المتحدة فقد ثبت أن اتفاقية الصخيرات تبقى مجرد وثيقة قانونية لا تجد حيزا للتطبيق إن لم يسندها وضع مصالحة وطنية ، كما أن « آلية دول الجوار « تعرف تضارب في المصالح بين الدول المنتسبة له.

الهوامش:

1 للاطلاع على نموذج مؤسسة مواجهة الصراع الذي يشرح ديناميكة الأزمات والصراعات يمكن العودة الى :

Fisher.Simon.**Workong with Conflict :Skills and Stategies for Action** .London :Birmingham and ZED Books .Responding to Confict Agency.2000

2 للاطلاع على تفاصيل تطور الأزمة الليبية يمكن العودة الى كل من :

أ- خالد حنفي علي .»ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات«في **مسارات متشابكة : ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** .

ب- كرستوفر شيفيس .جيفري مارتيني. **ليبيا بعد القذافي : عبروتداعيات للمستقبل**. مؤسسة راند . 2014

ج- سداد مولود سبع. **عدم الاستقرار السياسي في ليبيا : دراسة في العوامل الداخلية والخارجية** . مجلة العلوم القانونية والسياسية. مج 06. ع 01. 2017

3 فريق الأزمات العربي . **الأزمة الليبية إلى أين ؟.** عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط . ع13 . مارس 2017

4 انظر حول هذه الجزئية : روبرت كوبر. **تحطم الأمم : النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين**. ترجمة زهير السمهوري .الرياض : مؤسسة العبيكان.2005. ص ص 126-122

5 حول التعريفات المختلفة للدولة الفاشلة انظر : اسعد طارش عبد الرضا . **الدولة الفاشلة : دراسة لحال الدول العربية الحديثة** . عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع.مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي. 2015 . ص ص 34- 43

6 انظر حول هذا الحدث تقرير موقع الجزيرة نت : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2/2/2016/

7 محمد السبليطي. **الأزمة الليبية : بين التدخلات الدولية الوساطات الإقليمية** .الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . يوليو 2017 .ص 13.

8 انظر حول هذه التجارب : **احمد محمد المسلماني : سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الإفريقيين : دراسة حالتي كينيا واسرائيل** .القاهرة : المكتب العربي للمعارف. 2016

9 إصرار منظمة الأمم المتحدة على لعب دور مهم في تسوية الأزمة الليبية دفعها الى تغيير المبعوثين الاممين باستمرار حيث تعاقب الى غاية الان اربع مبعوثين وهم : طارق متري – برناردیو ليون- مارتن كوبلر- غسان سلامة.

10 حول مضمون آلية « الجوار الإقليمي « في تسوية الأزمات والنزاعات الداخلية انظر : سامح راشد .**دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي** . دورية شؤون عربية .ع 159 .خريف 2014.

11 عقدت دول الجوار الليبي 13 اجتماعا 9 منها بحضور الدول السبع ثم بدأت في الاقتصار على 3 دول فقط هي الجزائر وتونس وجمهورية مصر العربية في آخر 4 اجتماعات.

12 انظر : حوسين بلخيرات :**هل يمكن لنموذج المصالحة الوطنية في الجزائر أن يكون حلا لتسوية الأزمة السورية** ؟مقال منشور على موقع نون بوست على الرابط : http://www.noonpost.org/content/17515/

13 جريدة الخبر الجزائرية . حوار مع مصطفى بوطورة المستشار بوزارة الخارجية الجزائرية .ع 8768. 2 فيفري 2018. ص 5

14محمد السبليطي. **الأزمة الليبية : بين التدخلات الدولية الوساطات الإقليمية** .الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث

والدراسات الإسلامية. مرجع سابق .ص

15 في الاجتماع الثالث الذي جمع دول الجوار الثلاث في جوان 2017 تم الموافقة على الطلب المصري المتضمن السماح بالاستهداف العسكري لمجموعة من التنظيمات الإرهابية داخل الأراضي الليبية ، وقد تم في ذلك الاجتماع ضبط لائحة بالتنظيمات الارهابية محل الاستهداف كانت جمهورية مصر العربية قد نفذت تدخلات عسكرية سابقة في الاراضي الليبية لكن هذا الطلب في اطار آلية « دول الجوار » كان محاولة لكسب شرعية التدخل : لمزيد من التفاصيل انظر : https://:arabic.rt.com/east_middle/882868-

16 الدبلوماسية الجزائرية توسطت بشكل مباشر في أربع أزمات دولية وداخلية وكلها كللت بالنجاح وهذه الأزمات هي: الأزمة العراقية الايرانية 1975 ، ازمة الرهائن الامريكين بين الاويات المتحدة وايران 1981، النزاع الاثيوبي الاريتري 2000، الازمة الداخلية في مالي 2015

17 انظر حول مضمون هذا الاتفاق : محمد السبليطي: الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية . مرجع سابق .ص ص 24- 25

18 ابراهيم شرقية .**إعادة اعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية** . الدوحة : معهد بروكنز . ديسمبر 2013 . ص 3